عنان في (كل بيت) . وعن المطاحن الالية تحصرها عنان بـ ١٥ مطحنة آلية بينما المرجع يقول عدة مطاحن في اماكن اخرى . وبالنسبة لمعامل استخراج زيت السمسم تتحدث الكاتبة عن أن معدل انتاج المعامل الكبيرة ٢٫٠٠٠ — ٣٫٠٠٠ كيلو في اليوم (ص ١٠٢) بينما المرجع الاساسي لا يتحدث عن معدل عام للانتاج بل « عن معملين في يافا احدهما ينتج ٢٠٠٠ كيلو والاخر ٣٠٠٠ كيلو في اليوم » (سعيد حماده ص ٢٧٥) . وبالاضافة الى هذا فلقد تحدث المرجع عن زيوت اخرى ولكن الكاتبة اسقطتها . واستبدلت الكاتبة تعبير (ناحية) اي (منطقة) يافا وحيفا بـ (مدينتا حيفا ويافا وخفضت انتاج منطقة يافا ، كما ذكرها حماده ، من (٢٠٠٠ — ٣٠٠٠) لتصبح (٢٠٠ — ٣٠٠) ويحدد سعيد حماده المستورد من الزيت عام ١٩١١ و ١٩١٢ بـ ٦٤٧ و ١٫١٠٠٫٠٠٠ طن على التوالي (ص ٢٧٦) ولكن الكاتبة تحذف هذا الرقم . وبرغم أن سعيد حماده قد ذكر بأن حجم الانتاج من الصابون عام ١٩١١ كان ٢٠٠ طن سنويا ولكنها حذفت العام واكتفت بذكر الحجم فقط .

وعن تاريخ صناعة الخمور ، يحدد سعيد حماده عام ١٨٨٥ كتاريخ لحصول مستعمرات يهودية على رؤوس اموال لبناء اضخم المراكز لصناعة الخمر . ولكن عنان العامري تقول « ادخلت صناعة الخمور الى البلاد عام ١٨٨٥ ». وبالنسبة لصناعة الحياكة والغزل تدم الكاتب الاصلي معلومات تفصيلية ورقمية اكثر بكثير مما اوردته الكاتبة سواء على صعيد فروع هذه الصناعة او اماكن تواجدها .

وفي الجدول المنشور على الصفحة ١٠٤ بشأن عدد المصانع ونسبها ، اتضح ان حاصل جمع النسب هو ٣ر٨٥٪ برغم ان مجموعها يجب ان يكون ١٠٠٪ ، ولم تحدد الكاتبة نسبة صناعة الورق والطباعة الى مجمل الصناعات . ولكن نسبة صناعة الورق والطباعة لم تسقط سهوا ، بل يتبقى لها ٣ر١٤٪ لان هذا هو الفارق بين ١٠٠٪ و ٣ر٨٥٪ والذي هو حاصل جمع النسب المدرجة في الجدول . ولكن هل كانت صناعةالورق عام ١٩١٨ تشكل ٣ر١٤٪ من مجمل الصناعة ؟ وهي التي شكلت عام ١٩٢٨ ٩ر٢٪ فقط . (راجع جدول عنان المنشور على صفحة ١٠٥) .

وعن تطور الصناعة بعد الحرب العالمية الاولى اي بين ١٩١٨ و ١٩٢٨ تقول الكاتبة : « لم تدخل الى البلاد صناعات جديدة في تلك الفترة باستثناء بعض الصناعة كالورق والقرطاسية والطباعة والكهرباء » (عنان ص ١٠٥) . فهل الورق والقرطاسية والطباعة والكهرباء هي صناعة جديدة . لو دمجنا القرطاسية بالورق ، لانهما شيء واحد وعدنا الى جدولها المنشور على الصفحة المقابلة اي (ص ١٠٤) لوجدنا ان الكاتبة قد ذكرت انه كان في العام ١٩١٨ ، ٢٧ محل ورق وطباعة.

وكان افضل لو لم تتصرف الكاتبة بكلام سعيد حماده ، وبدلا من ان تقسم الجدول الذي وضعه في كتابه الى جدولين ، لان جدول سعيد حماده اكثر وضوحا ويحدد صناعات ما قبل الحرب وبجانبها مباشرة صناعات ما بعد الحرب بحيث يكون عندها من السهل اجراء المقارنة . حيث شوهت الكاتبة بتصرفها هذه المعلومات من ناحية وعقدت من عملية الاستفادة منها .

وتعطي الكاتبة في (ص ١٠٦) نسبا خاطئة لعدد العاملين في المؤسسات الصناعية ، حيث ان مجموع تلك النسب تبلغ ٢ر١٣١٪ فكيف يكون عدد العمال العاملين على الورق اكبر من العمال الموجودين فعلا . ونفس الخطأ يتكرر على الصفحة ١٠٨ ، فهي تقول ان مجموع المحلات الصناعية يبلغ ١٢١١ ، والجمع الصحيح للمفردات التي اعطتها هو ١١٢١ والنسبة التي اعطتها ، وكانا يجب ان يكونا ١٠٠٪ أصبحا ٧آر١٠٤٪ و ٩٣ر٨٩٪ على التوالي .

العمال الصناعيون والحرفيون الفلسطينيون :

تقول الكاتبة ان عددهم عام ١٩٢١ كان ١٠ر٠٠٠ شخص وارتفع عام ١٩٢٥ الى حوالي ٥٠٠٠ شخص . وبالتأكيد فان رقم ١٠ر٠٠٠ هو رقم غير صحيح لان « الارتفاع » هو بالحقيقة انخفاض .. والاغرب من استبدال الانخفاض بالارتفاع هو وقوف الكاتبة عند العام ١٩٢٧ بدون مبرر ، كون المصدر الرئيسي وهو كتاب سعيد حماده الذي نقلت الكاتبة عنه ارقامها ونسبها غطى الفترة منذ ١٩٢٥ الى ١٩٣٥ . لانه لا يضير الكاتبة ولا يضير القارىء لو نقلت الينا الجدول الذي يغطي عشر سنوات